



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES

Issue 2018/04
March 2018

POLICY BRIEF



Middle
East
Directions

الخصوصيات المحلية للهجرة في ليبيا: التحديات والحلول

عبدالرحمن العربي¹

ملخص تنفيذي

من غير المرجح أن تنجح السياسات الحالية الرامية إلى الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا، مثل مذكرة التفاهم بين الحكومة الإيطالية وحكومة الوفاق الوطني الليبية الموقعة أوائل 2017، خصوصاً من حيث الاستدامة في الأجلين المتوسط والطويل. فحكومة الوفاق الوطني لا تتمتع بسيطرة تذكر خارج حدود العاصمة طرابلس، مما يقلل من قدرتها على فرض السياسات في مناطق تعتبر أساسية لعمليات التهريب، خاصة جنوب ليبيا. علاوة على ذلك فإن السياسات الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح ومخاوف الجهات الفاعلة المحلية وبالتالي فقد تكون لها آثار سلبية.

1. عبدالرحمن العربي من مواليد طرابلس. هو ناشط مجتمعي مدني مهتم بقضايا الهجرة والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالهجرة. تمت كتابة هذه الورقة في مارس 2018 كجزء من أعمال "مبادرة ليبيا" في إطار برنامج مسارات الشرق الأوسط، وتشتمل المبادرة على برنامج تدريبي لشباب الباحثين الليبيين.



يشير التحليل الميداني لشبكات تهريب المهاجرين على المستوى المحلي إلى اختلافات واضحة في طبيعة وتنظيم شبكات تهريب المهاجرين بين المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية في ليبيا. ومن هنا فإن وضع سياسة واحدة لجميع الحالات لن يحقق نتائج فعالة، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية. لذلك من الضروري تصميم خطط وسياسات فعالة تعالج التحديات المحددة لكل منطقة على مستوى الجهات الفاعلة العاملة في تهريب المهاجرين وصلتها بالمجتمع المحلي.

المنطقة الجنوبية

تعتبر المنطقة الجنوبية أساسية لتهريب المهاجرين، حيث تشكل نقطة انطلاق للتدفق المتجه من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو البحر المتوسط، وهي منطقة لا تزال إلى حد كبير خارج نطاق السيطرة الأمنية لحكومة الوفاق الوطني. كما أن مكافحة التهريب في الجنوب مسألة معقدة للغاية، حيث اتخذت طابعاً سياسياً نتيجة الصراع على النفوذ بين مختلف القبائل المحلية والأقليات غير العربية، ناهيك عن القضايا السياسية الهامة جدا كتلك المتعلقة بحقوق المواطنة والجنسية الليبية.

لذلك، على الخطط والسياسات المعنية بجنوب ليبيا أن تضم وتشمل كافة الجماعات المتنافسة على النفوذ في المنطقة، وذلك لتفادي التأثير على توازن القوى المحلي (أو عدم الظهور بمظهر المتلاعب به). وعلى الرغم من أن الأمن سيكون جزءاً من خطة الاستجابة، إلا أنه ينبغي على صانعي السياسات داخل وخارج ليبيا الحذر من دعم وبناء قدرات جماعات مسلحة بعينها تبدو الأقدر على وقف تدفقات المهاجرين.

من جهة أخرى يعتبر أثر التهريب في الاقتصاد المحلي شديد الأهمية في الجنوب. غالباً ما يقوم المهربون بإعادة استثمار أرباحهم محلياً، حيث شكلوا بديلاً للنظام المصرفي المتهاوي والافتقار العام للخدمات الأساسية، منح ذلك المهربين نفوذاً خاصاً في بعض المناطق. من هنا فإن على أي سياسة فعالة تهدف لمكافحة التهريب الفصل ما بين المهربين والمجتمعات المحلية عبر توفير الخدمات اليومية، وتحفيز التجارة المشروعة، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

المنطقة الوسطى

تختلف التركيبة الاجتماعية لشبكات التهريب في المنطقة الوسطى عن تلك الموجودة في الجنوب والساحل، حيث نجد النسيج الاجتماعي المتناسك والمتجانس في المنطقة عموماً وذلك بسبب انتماء سكان كل مدينة أو منطقة قبيلة واحدة، ومع أن التماسك والتجانس وفرا لمهربي المنطقة حتى الآن درجة كبيرة من الحماية الاجتماعية – حيث يميل زعماء القبائل إلى التغاضي عن أنشطتهم لمنع نشوب الصراعات – إلا أنهما قد يوفران أيضاً مدخلاً لسياسات ناجحة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

تتمتع المجالس الاجتماعية والبلدية المحلية عموماً بمستوى كبير من النفوذ والسيطرة على مجتمعاتها. فإذا توصلت هذه المجالس إلى قناعة بأن مكافحة التهريب أمر ضروري جداً لاستقرار مجتمعاتها فقد تصبح شريكاً فعالاً لكل من الحكومة الليبية وشركائها الدوليين. كما سيكون الأثر الضعيف نسبياً للمهربين على الاقتصاد المحلي في هذه المنطقة رصيذاً ثميناً لهذه الشراكة. لكن يبقى التحدي الرئيسي متمثلاً في الانعزال المستمر لبعض المجتمعات في المنطقة الوسطى بعد عام 2011، فضلاً عن رفضها الاعتراف بالسلطات المركزية السياسية والأمنية.



المنطقة الساحلية

الجماعات المسلحة المحلية التي تسيطر بشكل متزايد على عمليات تهريب المهاجرين في المنطقة الساحلية تركز منذ عام 2014 على تحقيق أقصى قدر من الأرباح، حيث يعتبر تأثيرها على الاقتصاد المحلي محدوداً للغاية. كما أن للحملات الأمنية التي تجريها قوات الشرطة المحلية وحرس السواحل سجلاً حافلاً بالنجاح في بعض المناطق، ولا سيما حين تستفيد من رفض المجتمع المحلي لأنشطة المهربين ومن المنافسة بين شبكات التهريب.

من شأن المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية وتحفيز قوات الشرطة وحرس السواحل على مكافحة تهريب المهاجرين أن يحقق نتائج إيجابية. لكن لكي لا تؤدي هذه الجهود إلى تقوية الأجهزة الأمنية المحلية على حساب الحكومة المركزية، لابد من اهتمام أكبر بوضع آليات لتشجيع التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية والسلطات الوطنية.

بصفة عامة، تكسب السياسات الرامية إلى الحد من تهريب المهاجرين المزيد من الفعالية إذا استفادت من الرفض المتزايد للتهريب من جانب المجتمعات المحلية، ومن الاهتمام المتزايد من جانب الجهات السياسية والأمنية المحلية بإعلان التزامها بمكافحة التهريب. لكن ينبغي الحذر خصوصاً من عرض التعاون على بعض الجماعات على حساب جماعات أخرى، الأمر الذي سيشعل فتيل التنافس بين الشبكات ويؤدي إلى المزيد من الاضطراب.

مقدمة

أصبحت السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية من وإلى ليبيا تحتل مكانة متقدمة على أجندة حكومة الوفاق الوطني الليبية² خلال العام الماضي. يرجع ذلك إلى الضغوط الكبيرة التي واجهتها هذه الحكومة من بلدان المقصد على الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط، ولا سيما من إيطاليا. إلا أن الهجرة أصبحت الآن قضية تحظى باهتمام عام في ليبيا، وخاصة منذ صدور الفيلم الوثائقي الذي أنتجته شبكة سي إن إن في نوفمبر 2017 حول "أسواق الرقيق" من المهاجرين الأفارقة العابرين للبلاد،³ وخلال الأشهر الماضية، بدأ الليبيون يرون في الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين مشكلة وتهديداً محتملاً لاستقرار البلاد، وهو أمر جديد نسبياً.

يشير الانخفاض في عدد المهاجرين الذين يحاولون مغادرة شواطئ ليبيا عبر البحر المتوسط منذ منتصف 2017⁴ إلى أن مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة الإيطالية في فبراير 2017 بدأت تؤتي ثمارها. ومع ذلك ثمة تساؤلات تتعلق بمحدوديتها وبعض آثارها السلبية التي بدأت تظهر بالفعل،⁵ بالإضافة إلى مدى إمكانية استدامتها.

تعتمد الإستراتيجية التي تستند إليها مذكرة التفاهم إلى حد كبير على حكومة الوفاق الوطني والأجهزة الأمنية التابعة لها على المستوى المحلي. غير أن الحكومة ما تزال عاجزة عن بسط سيطرتها على الكثير من الأراضي الليبية، بل إن الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التي تشكل رسمياً جزءاً من الحكومة غالباً ما تكون موالية لها بالاسم فقط إن لم تكن بعضها منخرطة بشكل مباشر في اقتصاد التهريب البالغ حوالي 500 مليون يورو سنوياً⁶.

إن تطور تهريب المهاجرين وتحوله إلى قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد وإلى مصدر دخل أساسي لكثير من الشباب والأسر في بعض المناطق ما تزال مسألة غير مطروحة في الخطط والسياسيات الحالية. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان انخفاض عدد حالات عبور البحر المتوسط يقابله انخفاض في عدد المهاجرين الأفارقة الداخلين إلى ليبيا، ما يعني أن المخاوف الليبية بشأن التسوية الدائمة لوضع المهاجرين داخل البلاد ما تزال دون حل.

من هنا لا بد من وضع إستراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار مخاوف واضعي السياسات الليبيين والأوروبيين على حد سواء. محاولة للإسهام في ذلك، تبحث هذه الورقة في شبكات تهريب المهاجرين على المستوى المحلي، والجهات الفاعلة المشاركة فيها وعلاقاتها بالمجتمع المحلي. الفروق الواضحة بين المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية تعني أن سياسة واحدة تفرض بالطريقة نفسها على المناطق الثلاث لن تؤدي إلى نتائج فعالة. بدلاً من ذلك، ينبغي تصميم خطط وسياسات حسب التحديات التي تواجهها كل منطقة على حدة، وذلك ضمن إطار عام يتمثل في دعم وتعزيز قدرات سلطات الدولة المركزية.

تستند هذه الورقة إلى بحث ميداني ومقابلات أجريت في كل من المناطق الثلاث المذكورة بين يونيو 2017 وفبراير 2018، تضاف إليهما خبرة المؤلف الطويلة في هذا المجال. تتناول الورقة فقط شبكات تهريب المهاجرين في غرب ليبيا، حيث تشكل عمليات التهريب هناك معظم

2. يرأس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، وقد تأسست بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015 في الصخيرات بالمغرب. حظي الاتفاق بمشاركة ودعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

3. <http://www.bbc.com/news/world-africa-42038451>

4. <https://www.theguardian.com/world/2017/aug/11/number-of-migrants-arriving-in-italy-from-libya-falls-by-half-in-july>

5. <https://issafrica.org/research/north-africa-report/the-anti-human-smuggling-business-and-libyas-political-end-game>

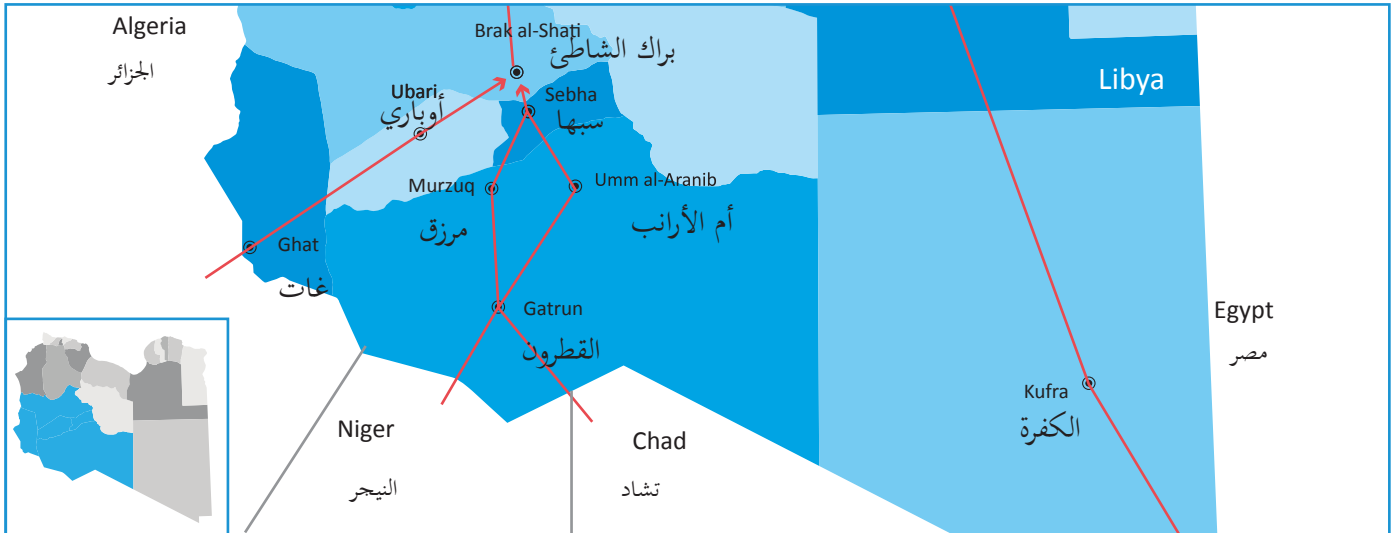
6. لمزيد من المعلومات: <http://al-ahd.net/2017/08/15>، ص2.



تدفقات الهجرة غير الشرعية من ليبيا باتجاه الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط، كما تولي الورقة اهتماماً خاصاً بجنوب ليبيا، الذي يشكل حلقة وصل رئيسية لشبكات تهريب المهاجرين إلى وعبر ليبيا.

الجنوب الليبي: صراع نفوذ في ظل هشاشة أمنية وتهميش اقتصادي

تتسم المنطقة الجنوبية التي تمتد من مدينة الكفرة⁷ شرقاً إلى غات⁸ غرباً وبراك الشاطئ شمالاً بكثرة وخصوصية مكوناتها القبلية و الإثنية، المختلفة سياسياً والمتصارعة على النفوذ بما في ذلك السيطرة على الموارد (حقول النفط، الحدود وطرق التهريب).



ينتقل المهاجرون جنوب ليبيا من المناطق الحدودية كلقطرون إلى مرزق ومنها إلى سبها ومن غات إلى أوباري وصولاً إلى براك الشاطئ، ومن الكفرة إلى أجدابيا مباشرة.

ويعتبر الهاجس الرئيس أمام الحد من الهجرة غير الشرعية في الجنوب الليبي تداخل عدة تطورات مهمة وارتباطها: أهمها تشظي وضعف سيطرة الحكومة المركزية على المشهد الأمني المحلي؛ والصراع السياسي بين مجموعات محلية متنوعة؛ وكذلك التغير الديموغرافي؛ وتردي الأوضاع الاقتصادية المحلية. سمحت كل هذه العوامل بتنامي شبكات التهريب وازدياد تأثيرها على المستوى المحلي.

استطاع المهربون أن يعملوا بطرق أسهل وبوتيرة أسرع ما كان عليه الحال قبل سنة 2011، وذلك نتيجة لضعف دور الأجهزة الأمنية الرسمية (جهاز حرس الحدود التابع لوزارة الدفاع،⁹ وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية¹⁰ التابع لوزارة الداخلية) وحسب ما أكد أحد المسؤولين في

7. مدينة الكفرة هي كبرى مدن الجنوب الشرقي، وتقع جنوب شرق مدينة بنغازي على بعد 1,050 كم قرب المثلث الحدودي مع مصر والسودان وتشاد. وهي خط التهريب الرئيسي من السودان ودول القرن الأفريقي لليبيا.

8. تقع مدينة غات أقصى جنوب غرب ليبيا على بعد 550 كم جنوب سبها، على حدود النيجر والجزائر. وهي تعتبر خط التهريب من مالي والنيجر.

9. جهاز حرس الحدود يتبع لوزارة الدفاع وتمثل مهمته الرئيسية في مراقبة وتأمين الحدود. تأسس بقرار رقم 392 لسنة 2000. للمزيد من المعلومات:

<http://security-legislation.ly/ar/node/33856>

10. جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية يتبع لوزارة الداخلية. تأسس بقرار رقم 386 لسنة 2014. أهم مهامه إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية لمكافحة جرائم تهريب البشر. للمزيد من المعلومات: <https://>



وزارة الداخلية، قد تأتي ضعف هذه الأجهزة من تبعيتها لحكومات منقسمة ضعيفة، إضافة إلى ضغوطات العمل في ظل ظروف استثنائية نظراً لقدرات المهربين العسكرية. فالمهربون يتبعون مجموعات مسلحة توفر لهم ولتجارهم الحماية الأمر الذي أدى إلى ألا يقوم جهازا حرس الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية بمهامهما تفادياً للوقوع في مواجهات مسلحة مباشرة مع المهربين، حيث لا توجد قوة عسكرية لحماية العاملين بهذين الجهازين. وقد تعرضت أكثر من دورية لجهاز مكافحة الهجرة وحرس الحدود لعمليات إطلاق نار مباشر، خاصة بعد 11 2014 إضافة إلى ذلك، يعاني هذان الجهازان من سرقة أغلب ممتلكاتهما ومعداتهما خلال السنوات الأخيرة، مثل سيارات الدفع الرباعي وأجهزة الاتصالات، ما أضعف عملهما، كما أن ضعف مرتبات الموظفين بهذين الجهازين يجعل بعضهم يقبل التعامل مع المهربين بطريقة مباشرة بمقابل مالي؛ وبعضهم امتنن التهريب كعمل رسمي.¹²

وقد ساهم تسييس وعسكرة المجتمع بعد 2014 إلى تطوير وانتشار ظاهرة تهريب المهاجرين، خاصة في المناطق والمدن التي تتسم بنسيج اجتماعي معقد ومتنوع، وتعتبر مدينة سبها¹³ عاصمة الجنوب خير دليل على ذلك، حيث تتعدد التشكيلات القبلية والكتائب المسلحة والمسميات العسكرية فيها، والتي تختلف من حيث أيديولوجياتها وتوجهاتها، ولا يوجد قوة واضحة مسيطرة على المدينة التي تعتبر مزيجاً معقداً من أغلب مدن وقبائل الجنوب ذات التوجهات السياسية المختلفة.

الاختلافات والتناقضات بين المجموعات المتنوعة في مدينة سبها انعكست سلباً على عمل مجلسها البلدي ومديرية الأمن حيث نجد الصراعات والخلافات بين أعضاء المجلس مستمرة إلى الآن رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على انتخابهم، يعني ذلك أن المجلس البلدي خارج دائرة التأثير المباشر لحل المشاكل الأمنية والإدارية التي تعاني منها سبها، والتي تعتبر أخطر مدن الجنوب أمنياً.¹⁴

تتغاضى التشكيلات المسلحة بمدينة سبها عن عمليات التهريب، وإن لم تكن تساهم فيها وتعتمد جزئياً عليها كدخل مادي في ظل الظروف الاقتصادية المتعثرة مؤخراً، وذلك تفادياً للدخول في صراعات لا مكاسب ذات أهمية لها وأيضاً حفاظاً على تواجدتها في المدينة.

في هذا السياق ومع أخذ كل ذلك في عين الاعتبار، لا يمكن ضمان نتائج دعم قوة معينة بالمدينة لمكافحة الهجرة، فنظراً لأن أغلب التشكيلات المسلحة بالمدينة إما قبلية أو ذات توجهات سياسية متناقضة، قد تساهم مثل هذه السياسة في تغيير توازن القوى فيما بينها سياسياً وعسكرياً، وفي إشعال صراعات جديدة. والأرجح أن جميع هذه المجموعات ستتنافس للحصول على أي دعم مقدم وعلى الشرعية التي تصاحبه فقط من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على المدينة. وعلاوة على ذلك، لن تسمح باقي القوى بالمدينة بسلطة ونفوذ قبيلة واحدة أو تيار سياسي معين يسيطر على المدينة.

في أماكن أخرى من المنطقة الجنوبية، أصبح التغير الديموغرافي هو ما يعرقل إيجاد سياسيات فعالة لحد عمليات تهريب المهاجرين، حيث تعتبر قضية التغير الديموغرافي من أكثر القضايا حساسية في الجنوب خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، خصوصاً بالنسبة للتبو¹⁵ والطوارق،¹⁶

infographic.security-legislation.ly/ar/infographic

11. كمثل فقد تعرضت دورية لجهاز حرس الحدود شمال سبها لإطلاق نار مباشر من مجموعة من المهربين في سبتمبر 2014 أرغمتهم على تسليم المهاجرين المضبوطين لديهم.
12. هذا يعود لما قبل سنة 2011 حيث كان العديد من الموظفين في جهاز حرس الحدود، خصوصاً بالمناطق الحدودية النائية يتعاملون مع مهربي البشر بشكل رسمي، وذلك ضمن نشاطهم الأمني للقبض على مهربي الأسلحة والمخدرات.
13. مدينة سبها تقع جنوب طرابلس على بعد 770 كم على بعد 550 كم من الحدود الليبية النيجرية، وهي كبرى مدن الجنوب وإحدى أكثر المدن الليبية انفتاحاً من الناحية الأمنية كما تنشط فيها عمليات تهريب البشر.
14. حسب إحصائيات مديرية الأمن الوطني سبها نظراً لعدد حالات القتل والسرقة والخطف.
15. إحدى الأقليات الإثنية التي تعيش جنوب ليبيا، ولها خصوصية عرقية ولغوية.
16. إحدى الأقليات الإثنية التي تعيش في جنوب غرب ليبيا، ولها عدة عادات وتقاليد وخصوصية عرقية ولغوية.



هذه الإثنيات تضم أعداداً من المواطنين غير الليبيين الذين يقيمون بليبيا منذ تسعينات القرن الماضي، ولم يتحصلوا على الجنسية الليبية حتى الآن. وخلال الثلاثة أعوام الأخيرة هاجر عدد كبير من التبو من تشاد والنيجر إلى مناطق أم الأرناب (130 كم جنوب سبها) والقطرون (300 كم جنوب سبها) ومرزق¹⁷ وكذلك بالنسبة للطوارق من الجزائر ومالي والنيجر إلى منطقتي غات وأباري، وتشير بعض الأرقام التقريبية (وهي ليست دقيقة) إلى أن أعدادهم تضاعفت أكثر من أربع مرات بعد سنة 2011، وهذه المعلومات من واقع المشاهدة على الأرض بهذه المناطق. وقد أدى ذلك إلى هجرة هائلة للأهالي والسكان من أصول عربية لمناطق أخرى بسبب المضايقات التي يتعرضون لها من قبل التبو غير الليبيين خصوصاً.

وتلعب عناصر من هذه المجموعات الوافدة دوراً مهماً في عمليات تهريب البشر والبضائع من دول الجوار إلى ليبيا، ما أدى إلى سيطرة هذه الأقليات الإثنية على خطوط التهريب في مناطق عديدة من الجنوب. وهذا الأمر ليس بالجديد، فذلك يعود لفترة حكم القذافي، غير أنه خلال تلك الفترة كان النظام يستعملها لخدمته، وللسيطرة على الحدود وعمليات التهريب، أما الآن فلا يوجد من يسيطر على هذه المجموعات. وأغلب المناطق الحدودية من غات وصولاً إلى الكفرة تحت سيطرتهم، وهي منقسمة من حيث التبعية؛ فهي تتعامل مع حكومة الوفاق بطرابلس والحكومة المؤقتة بالبيضاء.

ولذلك فتهيمن هذه الجماعات على التهريب فمعظم مناطق الجنوب مما أثر على أداء ودور الإدارة المحلية في مكافحة هذه الظاهرة، فعندما المهربون وأعضاء الإدارات المحلية هم من نفس القبائل، لذا فالتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية ينطوي على صرف النظر من قبل الجهات الرسمية. فعلى سبيل المثال تتكون شبكات المهربين بمدن القطرون وأم الأرناب ومنطقة مرزق عموماً من أغلبية تبأوية رغم من وجود عدد من المهربين من العرب كقبائل القذاذفة والمقارحة وغيرهم معهم. وأغلب المؤسسات الحكومية كالبلديات والأجهزة الأمنية يسيطر عليها التبو¹⁸ في هذه المناطق، ولذلك تتغاضي عن أغلب عمليات التهريب بسبب العامل الاجتماعي وأيضاً بسبب الظروف الاقتصادية القاسية جداً بهذه المناطق،¹⁹ كما تكتفي هذه الجهات بالتركيز على الجانب الإيجابي لهذه الظاهرة والمتمثل في توفير العمالة الزهيدة طوال العام بهذه المناطق النائية بالجنوب، والتي يصعب العمل فيها بعقود قانونية بالنسبة للعمالة الوافدة وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية فيها وتقوم هذه الجهات ببعض عمليات القبض على المهربين من فترة لأخرى وإن دون نتائج تذكر.²⁰

كما أن منطقة أوباري وغات والتي يسكنها قبائل الطوارق كأغلبية تشهد عمليات تهريب ولكنها أقل نشاطاً مقارنة بمنطقة مرزق والقطرون مؤخراً. يبقى الهاجس الأكبر في هذه المنطقة هو ارتباط عمليات تهريب البشر القليلة جداً من غات وأوباري بتهريب المخدرات من غرب أفريقيا إلى ليبيا وصولاً إلى مصر ودول الشرق الأوسط، كما أن تبادل المصالح الشخصية (مالياً، اجتماعياً) بين المهربين وبعض الجهات كـ بعض أفراد جهاز حرس الحدود وبعض المجموعات قلّص دور الجهات الأمنية والمحاسن البلدية والاجتماعية كدوائر تأثير فاعلة مباشرة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة بالمنطقة الجنوبية.

كذلك فإن عدم حل بعض القضايا السياسية المتعلقة بوضع الأقليات الإثنية في الدولة الليبية أثر سلباً على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل معها من قبل الإدارة المحلية. ولهذه الأقليات مطالب سياسية معينة: كطلب نسبة تمثيل ثابتة في الجهات التنفيذية والتشريعية

17. منطقة مرزق تقع 150 كم إلى جنوب سبها. تعتبر أكبر طرق تهريب البشر، وهي الرابط بين مدينة سبها والحدود الجنوبية وأهم مناطق التهريب فيها هي مدن مرزق والمركز وأم الأرناب والقطرون، وهي موضحة بالخريطة المرفقة.

18. إن لم يسيطروا عليها فالقوة العسكرية لدى التبو منتشرة في جميع هذه المناطق.

19. حسب ما ذكر أحد المسؤولين بمنطقة القطرون.

20. ومن خلال متابعة الكاتب لظروف عمل هذه الأجهزة بهذه المناطق: لا يوجد إحصائيات واضحة بعد سنة 2011.



والقضائية، وكذلك إدارياً بخصوص تقسيم المحافظات والبلديات والسيطرة على الإدارات الحكومية بمناطق نفوذهم على المستوى الوطني،²¹ والمطالبة بإصدار جنسيات لعدد من المهاجرين غير الليبيين والذين يمتلكون أوراق ثبوتية فقط دون الجنسية الليبية، ما يدفعهم للضغط على الحكومات الحالية.²² أيضاً مما يثير مخاوف سكان المنطقة نوايا بعض المتشددین من هذه الأقليات الإثنية للتمهيد للمطالبة بحق الانفصال وإقامة دولة مستقلة.

لذلك، ونظراً لطبيعة الديموغرافيا السياسية في منطقة الجنوب، فإن أي دعم مالي وفني لأجهزة الدولة مثل جهاز حرس الحدود أو جهاز مكافحة الهجرة بالمنطقة الجنوبية قد يؤدي إلى تغيير خطير في توازن القوى بالمنطقة وإلى حالة عدم استقرار. هذا الدعم قد يعتبر دعماً غير مباشر لسياسات بعض المجموعات لبسط نفوذها وتحقيق مطالبها وحتى السيطرة على الجنوب بالكامل تمهيداً للانفصال، كذلك فقد يصل هذا الدعم إلى خصوم حكومة الوفاق الوطني في الجنوب (كالقبايل الداعمة لعملية الكرامة أو من يدعم عودة حكم نظام القذافي) لذا فإنه من المهم دعم أكثر من قوة بالجنوب للحفاظ على التوازن الموجود ولتجنب تطورات سياسية غير متوقعة.

كما أن البعد الاقتصادي وارتباطه بالسياسة والمجتمع المحلي عنصر رئيسي فهم شبكات التهريب في الجنوب، فالوضع الاقتصادي في المنطقة متردٍ خصوصاً بعد سنة 2014، حيث أصبح هناك تباين كبير جداً بين الدخل الشهري للمواطن وتكاليف الحياة اليومية، وتضاعفت أسعار أغلب الاحتياجات اليومية خصوصاً لعدة أسباب أهمها: هبوط قيمة الدينار والنقص الحاد في السيولة بالبنوك كذلك، مما أضطر أغلب الشباب للتوجه للعمل بالتهريب كبديل للعمل الحكومي أو لمواصلة التعليم، ففي التهريب هناك الكسب المادي المضمون والبالغ أضعاف مرتبات الدولة وأضعاف دخل تجار القطاع الخاص وكل ذلك بكلفة أقل ووتيرة أسرع، فالكسب المادي من التهريب بشكل نقدي على عكس المرتبات الحكومية التي يتم تحويلها إلى الحسابات المصرفية، ما يستلزم انتظار إجراءات التحويل التي تتأخر أحياناً ولا سيما أثناء انتظار السيولة في المصرف.

أصبح التهريب مصدر رزق رسمياً لعدد كبير من العائلات والشباب بالجنوب عموماً، وبمنطقة مرزق وسبها وبراك الشاطئ خصوصاً، كما أن عمليات التهريب أصبحت مصدر الدخل الوحيد لعدد من العسكريين التباوين من أصول تشادية ونيجرية²³ ممن كان قد سقطتهم نظام القذافي سابقاً للعمل بالكتائب الأمنية الخاصة به، قبل أن يتم إيقافهم عن العمل بعد سنة 2011 بسبب عدم استحقاقهم للمرتبات لعدم حصولهم على الجنسية الليبية وأغلبهم لديهم خبرة بالطرق والمسالك الصحراوية ولديهم العلاقات التي تسهل عملهم بالتهريب.

ونظراً لهذا السياق، فإن التنمية المكانية وتوفير فرص عمل للشباب لن يكونا الحل الوحيد، بل جزءاً من عدة حلول ممكنة يجب أن تعمل عليها حكومة الوفاق الوطني والحكومات التي تليها ضمن خطط متوسطة وطويلة الأجل، كما يجب التركيز على ضعف مستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين في مناطق الجنوب الليبي خصوصاً خدمات الصحة والتعليم، والتي تعتبر من الأسباب التي تجعل الشباب يسعى لجمع المال لتوفير احتياجاته بعيداً عن القطاعات الحكومية الفاشلة.

النقص في الخدمات العامة سمح للمهربين بربط أنفسهم بالمجتمعات المحلية في الجنوب وبفرض وجودهم، فأصبح المجتمع عاجزاً عن الاستغناء عنهم، فقد استثمر المهربون في الجنوب في الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى ارتباط وثيق بين بعض الخدمات والنشاطات الاقتصادية الشرعية وبين التهريب ورجحه، فنجد المهربين يوفرون أكثر من 50% من السيولة النقدية ببعض المناطق كما في براك الشاطئ (60 كم شمال مدينة سبها)،

21. كما لا يمكن التغاضي عن الأصوات التي تعالت مؤخراً وطالبت بتقسيم بلدية سبها إلى بلديتي سبها الشرقية وسبها الغربية، لينتج عن ذلك نفوذ جديد وسيطرة بلدية أخرى بعاصمة الجنوب كنوع من بسط نفوذ من قبل هذه الأقليات على أغلب الجنوب الليبي وذلك للضغط على الحكومات في الشمال لتحقيق مطالبهم.

22. في ذلك يستند على بعض عمليات التجنيس لبعض العائلات من قبائل عربية بالجنوب خلال فترة حكم القذافي.

23. مقابلة مباشرة مع أحد المهربين بمنطقة القطرون من أصول نيجرية، كان يعمل باللواء 32 معزز (أحد كتائب القذافي) قبل أن يتم إيقافه منذ سنة 2011.



كما أن دخل التهريب يشكل حوالي 70% من الدخل العام في بعض المناطق مثل القطرون، وكذلك في مرزق وبراك الشاطئ وأم الأرناب نجد أغلب المهريين يستثمرون أموال التهريب في بناء المحلات التجارية وإقامة شركات مقاولات وشركات تدريب، وكذلك في التنمية المكانية وتوفير الخدمات اليومية للمواطنين خصوصاً في قطاع الصحة،²⁴ إضافة إلى بناء المنازل وبيعها وغيرها من أنواع التجارات الأخرى التي تفتح أبواب رزق لغيرهم، ولكن لم يقدّر جميع المهريين بذلك، وهذا العمل يبدو منتشرًا في المنطقة الجنوبية حيث نجد (وفقاً لدراسة ميدانية أجريت بمدينة سبها)²⁵ أن 68% من المهريين قاموا باستثمار أموال التهريب بأنواع تجارية مختلفة، وذلك يُجبر السكان على التعامل معهم بشكل يومي ويغير نظرة بعضهم لهم حيث أصبح بعض المهريين من كبار التجار المعروفين في مناطقهم.

مع كل ذلك فالاستثمار في قطاعات أخرى لم يؤدّ إلى تقليص عمليات التهريب، فلا يخفى على أحد أن المبالغ الكبيرة التي يجنيها المهريون من التهريب تبلغ أضعاف تلك التي يجنيها من الاستثمار، الأمر الذي يجعله يستمر في عمله كمهرب طالما لا يوجد هناك رادع أمني قوي ولا تفعيل للقضاء وقانون العقوبات.

ونظراً لتعقيد الترابط بين التهريب والشؤون المحلية السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فإن من الأرجح أن على أية سياسة فعالة تستهدف الحد من هذه الظاهرة العمل على كل هذه المستويات، ومع كل الجماعات الموجودة، والأرجح أن تستهدف السياسة الناجحة تحفيز التجارة الشرعية وتوفير الخدمات، وكذلك فك الربط ما بين المهريين والمجتمع المحلي.

يعتبر الجانب الأمني جزءاً من أي إستراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية، لذلك فإن على صناع القرارات في ليبيا وخارجها أن يكونوا حذرين من الاعتماد على دعم مجموعات مسلحة معينة تظهر قدرة على تطبيق هذه الأهداف كالقوة العسكرية التباوية المسماة ”صقور الصحراء“²⁶ بمنطقة مرزق مثلاً استناداً على نجاح نسبي في مكافحة التهريب لكتيبة ”سبل السلام“ في منطقة الكفرة في الجنوب الشرقي²⁷ والتابعة لما يسمى الجيش العربي الليبي (التابع للحكومة المؤقتة بالبيضاء)، فهذه من الصعب على حكومة الوفاق وحلفائها التعامل معها نظراً لعدم تبعيتها لحكومة الوفاق. وحتى وإن تم الاتفاق مع هذه المجموعات والكتائب المسلحة لضمها تحت شرعية وزارتي الداخلية والدفاع ضمن حكومة الوفاق الوطني، فإنه لا توجد ضمانات فعلية لالتزام هذه المجموعات بأي اتفاق.

ومع ذلك، مثال قوة صقور الصحراء يدل على الدور الإيجابي الذي قد تلعبه القيادات الاجتماعية في حل قضية الهجرة غير الشرعية، حيث تم تشكيل صقور الصحراء بمباركة أعيان وحكماء ومشائخ قبائل التبو لإغلاق الحدود مع تشاد ومكافحة الهجرة وعمليات التهريب في المناطق الحدودية مع تشاد والنيجر، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود بالمنطقة نتيجة تهريبها لدول الجوار، إضافة إلى زيادة أعداد الشباب المتعاطين للمخدرات والمتاجرين بها²⁸ لذلك فإن القيادات الاجتماعية قد تلعب دوراً بالتعاون مع فاعلين آخرين في وضع إستراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية في الجنوب الليبي، خصوصاً إذا كانت هذه الإستراتيجية تصب في مصلحة جماعاتهم.

24. فنجد أحد المهريين يستثمر أموال التهريب بإنشاء صيدلية ومركز خدمات بيطرية وآخر بعبادة وغيره بشراكة في أحد المصحات الطبية.

25. شملت الدراسة إجراء مقابلات مباشرة مع عدد من المهريين بمدينة سبها في الفترة الواقعة بين فبراير حتى مايو 2017.

26. قوة تشكلت في أواخر أغسطس 2017 من أبناء قبائل التبو بهدف مكافحة التهريب بالمنطقة الحدودية مع تشاد والنيجر.

27. قوة عسكرية تم تشكيلها في أكتوبر 2015 بمنطقة الكفرة لمكافحة تهريب البشر والمخدرات ولتأمين حدود مدينة الكفرة.

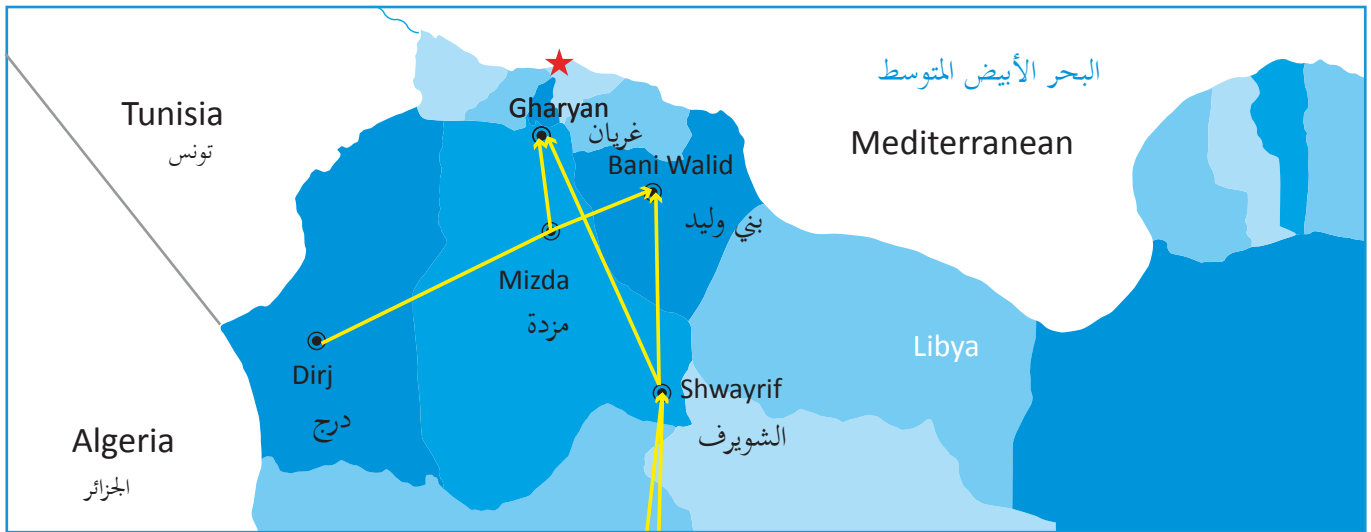
28. مصدر المعلومة ناشط تباوي من مدينة مرزق بتاريخ 29 أكتوبر 2017، وقد أكد أن البيان غامض حتى الآن.

المنطقة الوسطى: غطاء اجتماعي وحسابات قبلية وأمنية

المنطقة الوسطى التي تربط بين مدن الجنوب ومدن الساحل، تلعب دور محطات عبور بالدرجة الأولى، وأهمها مناطق الشويرف وبني وليد وغريان، وقد فرضت المنطقة الوسطى نفسها جغرافياً على شبكات التهريب حيث تستقبل المهاجرين من مدن درج غرباً وسبها وبراك الشاطئ جنوباً وصولاً إلى مناطق الساحل.

وتختلف سوسيولوجيا شبكات التهريب في المنطقة الوسطى عنها في الجنوب والساحل بسبب البنية الاجتماعية المتقاربة في المناطق الوسطى، حيث نجد سكان كل منطقة أو مدينة ينحدرون من قبيلة واحدة، ومع أن المهجرين استفادوا من الغطاء الاجتماعي الناتج عن هذه الطبيعة المجتمعية بسبب تغاضي القبيلة عن عملهم تفادياً للصراعات المسلحة بين أبناء العمومة ومشاكل الثأر التي قد تنتج عن ذلك، إلا أن هذا الغطاء يعتبر أيضاً مدخلاً لسياسة تستهدف الحد من تهريب المهاجرين.

كما أن الارتباط ضعيف جداً بين الوضع الاقتصادي والتهريب في المنطقة الوسطى مقارنة بالمنطقة الجنوبية ومع ذلك يعتبر الوضع الهش للحكومة والأجهزة الأمنية الرسمية في أماكن معينة من هذه المنطقة حاجزاً مهماً أمام صناعات القرارات.



المنطقة الوسطى هي حلقة الوصل بين مدن الجنوب (سبها، براك الشاطئ) والساحل (صبراتة، القره بوللي)، وأهم هذه المدن التي تعمل بالتهريب هي الشويرف، وتقع على الطريق الرابط بين غريان وبني وليد شمالاً على بعد 300 كم، وسبها وبراك الشاطئ جنوباً على بعد 360 كم، أما مدينة غريان فتقع على بعد 90 كم جنوب طرابلس، إضافة إلى مدينة بني وليد على بعد 180 كم جنوب طرابلس ودرج على بعد 550 كم جنوب غرب طرابلس.

أصبحت منطقة بني وليد²⁹ بعد سنة 2012 من أكبر مناطق تجمع المهاجرين غير الشرعيين³⁰ وتمثل المنطقة مثلاً عن الدور الإيجابي والسلبي الذي قد تلعبه القبائل بخصوص الهجرة غير الشرعية، تسكن هذه المنطقة قبيلة ورفلة التي لم تعترف بأي جسم تشريعي أو حكومي بعد

29. منطقة بني وليد أكبر تجمع للمهاجرين بالمنطقة الوسطى حيث الاختلاف الكامل عن باقي المدن في التعامل مع هذه الظاهرة. وهي تعتبر من المدن التي يجب التعامل فيها بحذر حيث لا يزال أغلب سكان هذه المنطقة غير معترفين بتغيير سنة 2011.

30. وذلك حسب المعلومات التي جمعت من المقابلات التي أجريت مباشرة مع المهاجرين بمناطق الساحل. فقد وجدنا أن أكثر من 60% منهم وصلوا منطقة الساحل عن طريق بني وليد.



ثورة فبراير سنة 2011، كما أن المجلس الاجتماعي بهذه المنطقة والأجهزة الأمنية التابعة له لا تتبع بشكل رسمي لأي من الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الماضية، والتي اكتفت التعامل مع هذه المنطقة على أنها مدينة ليبية يجب أن تكون ضمن المجتمع.

أغلب هذه الجماعات تنظيمها عائلي وقبلي بامتياز، وهي أيضاً على خلاف سياسي، مما يعني أنها تعمل منفردة بعضها البعض، والعلاقة بين المهربين داخل منطقة بني وليد ليست جيدة، أساس هذه الخلافات هي عمليات التهريب والسيطرة على المسالك، ومع ذلك فثمة انقسام بين مجموعتين ذات توجهات سياسية مختلفة: بعض المهربين مع ثورة 17 فبراير والبعض يأملون بعودة حكم القذافي. وصلت الخلافات أحياناً للعداوة ولمواجهات مسلحة مباشرة وعمليات قتل كما حدث سنة 2016،³¹ وبينما نجح المجلس الاجتماعي لبني وليد في الحد منها كثيراً مؤخراً، إلا أن الخلافات بين أبناء قبيلة واحدة (ورفلة) تعرق الحسابات القبلية بمنطقة بني وليد، لذا فإن المجلس الاجتماعي لبني وليد وسكان المنطقة بشكل عام يغضون النظر عن عمليات التهريب.

وقد استفاد المهربون من الغطاء الاجتماعي الحذر الذي فرض نفسه كمظلة حامية لعملهم. كما استقطب المهربون عدداً من المهاجرين الأفارقة للعمل معهم بالتهريب داخل المنطقة.

أكبر المهربين في بني وليد استغلوا حالة الانفلات الأمني بالمنطقة وقاموا بشراء السلاح وتشكيل مجموعات مسلحة، مما يخطر أي محاولة لمواجهتها من قبل القيادات الاجتماعية. ورغم قيام السرية الأمنية لبني وليد³² التابعة للمجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة بدوريات أمنية من وقت لآخر على طريق النهر الصناعي الترابي، وهو خط التهريب الرئيسي الرابط بين بني وليد والشويف جنوباً، إلا أن المهربين يسلكون العديد من الطرق تفادياً للتصادم معهم -إلا في حالات نادرة الحدوث كما حدث في أبريل 2016 حيث قامت السرية بضبط سيارة مهربين على متنها 14 مهاجراً غير شرعي.³³

السرية الأمنية ببني وليد تتبع رسمياً المجلس الاجتماعي لبني وليد وليس لها أي تبعية رسمية لوزارة الدفاع أو الداخلية بأي حكومة، وهي تضم مجموعة من الشباب المتطوعين الذين لا يتقاضون مرتبات رسمية من السرية؛ بعضهم عاطل عن العمل وبعضهم إما موظف حكومي أو عسكري. ويأتي تمويلها بالكامل من المجلس الاجتماعي لبني وليد وبعض رجال الأعمال بالمدينة، وتتمثل مهامها في حماية مداخل وحدود منطقة بني وليد. السرية في الوقت الحالي هي الأقوى على الأرض، وهي على تواصل محدود جداً بمديرية الأمن ومركز الشرطة في بعض القضايا فقط، أما دور هذه السرية في مكافحة الهجرة والتهريب فيسيط جداً ويكاد لا يذكر، والسبب أن أغلب المهربين لهم أبناء عمومة يعملون هذه السرية، فنجد الغطاء الاجتماعي يوفر لهم الحماية.³⁴

مقارنة بالمنطقة الجنوبية، فإن لدى المهربين بمنطقة بني وليد بعض الاستثمارات بأموال التهريب ولكن بنسبة أقل، فالقليل من أموال التهريب تم استثمارها داخل المدينة.³⁵ وكذلك فليس لمهربي بني وليد شركات تجارة مهم مثل مهربي درج والقطرون. إن أموال التهريب ليست بالمؤثرة

31. حادثة 5 فبراير 2016 التي أدت إلى مقتل محمد ذياب النقراد، أحد رؤوس التهريب والحسوب على كتيبة 82 مايو الموالية لثورة فبراير مع اثنين من معاونيه من الجنوب، وذلك على طريق النهر الرابط بين بني وليد والشويف وعلى يد محمد مخزوم السبيعي، وهو من بني وليد ومعارض لثورة فبراير، وقد عاونوه مهرب من قبيلة المقارحة من براك الشاطئ بسبب خلاف على منطقة نفوذ.

32. السرية الأمنية ببني وليد قوة تم تشكيلها من قبل المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة نهاية سنة 2014 لمكافحة الجريمة وتأمين حدود المدينة، للمزيد من المعلومات: <http://www.akhbarlibya.net/libya-news/793101.html>

33. في أبريل 2016 قام 14 مهاجراً مصرى بقتل ثلاث مهربين من بني وليد (حمزة الفيتوري، التاورغي، محمد الزليبي) جنوب بني وليد لأسباب غير معروفة. وقد قامت السرية الأمنية ببني وليد بالقبض عليهم والتحفظ عليهم بمقر السرية ولكنهم لقوا حتفهم جميعاً بالرماية المباشرة بالرصاص داخل مقر السرية على يد ابن عم محمد الزليبي وذلك انتقاماً لمقتل ابن عمه.

34. في أواخر سنة 2017 تم تشكيل قوة جديدة داخل منطقة بني وليد بدعم من حكومة الوفاق تحت مسمى سرية الإسناد والدعم المركزي، وهذه القوة لم تجدد القبول حتى الآن من أهالي بني وليد كونها تمثل قبيلة معينة داخل المنطقة.

35. على سبيل المثال لا الحصر، نجد أحد المهربين ببني مجمع تجاري الآن بالمدينة، وآخر يمتلك محطات وقود، وغيره يمتلك معارض سيارات، ومنهم من يستثمر في الجانب الزراعي، وتقدر هذه الاستثمارات بالملايين



على الوضع الاقتصادي بالمدينة، بل إن أغلب الاستفادة المالية هي من نصيب المهريين وعائلاتهم بشكل مباشر، مما يجعل الترابط بين المهريين والمجتمع أضعف مما هو في المنطقة الجنوبية.

وكما في بني وليد، نجد المهريين بمنطقة الشويرف يعملون في منطقة قبلية بامتياز، حيث تقطنها أغلبية من قبائل المقارحة.³⁶ أغلب مهريي الشويرف من أنصار نظام القذافي، ما يعني أن مفهوم بناء الدولة بعد سنة 2011 لا يعينهم. ولديهم مجموعات مسلحة غير منضبطة تعمل على تأمين المنطقة، وهي أقوى من مديرية الأمن، وتضم مجموعات من الشباب الذين يسيطرون حتى على عمليات التهريب، فمنهم من يعمل رسمياً بالتهريب ومنهم من يكتفي بالعمل ضمن المجموعة لحماية المنطقة فقط، ولا يوجد أي تعامل مباشر معهم من قبل الجهات الأمنية خوفاً على أنفسهم.

يجب التركيز على أن لكل مجموعة تهريب منطقة جغرافية وطرق معينة تعمل بها، وذلك لعدة أسباب: أهمها تبادل المصلحة المادية واستمرار الانتفاع بينهم، وكذلك قدرتهم على حل المشاكل التي قد يتعرضون لها في مناطقهم إما اجتماعياً أو عبر شراء الذمم بالمال، قدرة المجلس الاجتماعي (والمجلس البلدي) على التأثير على المهريين هي الأكثر بروزاً، وتتجلى في مجهوداتها للحد من الصراع بين شبكات تهريب المتنافسة كما هو الوضع في بني وليد، علماً أن الصراعات تحدث غالباً بين شبكات التهريب في الشويرف وشبكات من مناطق أخرى وليس بين الشبكات داخل المنطقة إلا في حالات نادرة جداً.

يصعب على مهريي الشويرف التعامل مع أي جهة أمنية أو كتائب مسلحة خارج مناطقهم إلا بالتهديد باستعمال القوة، كما حدث بين مجموعة من المهريين في طريق النهر الرابط بين الشويرف وبني وليد في فبراير 2016 وأدى إلى مقتل ثلاثة مهريين نتيجة تدخل عمل بعض المهريين مع مناطق عمل آخرين، ومنطقة الشويرف فرضت نفسها جغرافياً كونها الرابط الأهم بين براك الشاطئ امتداد قبيلة المقارحة وسبها جنوباً وبني وليد وغريان شمالاً، لذلك نجد المهريين من مختلف المناطق يتعاملون مع المهريين بمنطقة الشويرف، وفي حال حدوث مشاكل كالقتل والنصب وغيرها من المشاكل الأخرى يتم حلها والتعامل معها عن طريق المهريين أنفسهم أو بتدخل المجالس البلدية والاجتماعية بطرق اجتماعية في أغلب الحالات، ولم تحدث حلول أمنية رسمية على المستوى الوطني عن طريق وزارة الداخلية أو الدفاع أو جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تكتفي هذه الجهات بالبيانات الرسمية واستلام التقارير والمتابعة فقط، من الأمثلة على ذلك حادثة توقيف حافلة تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية كانت تقل عدداً من المهاجرين على الطريق الرابط بين الشويرف وسبها سنة 2016، حين أوقفتها جماعة مسلحة وأرغمتها على تسليم جميع المهاجرين الموجودين بالحافلة وكذلك ترحيل 400 مهاجر من مركز إيواء الحمراء بمدينة غريان مطلع سنة 2017 دون علم الإدارة المركزية للجهاز في طرابلس.

أما مدينة غريان الجبلية والتي تعد أكبر مدن جبل نفوسة، فهي تقع على بعد 80 كم جنوب طرابلس الرابط بين مناطق الساحل ومنطقة الشويرف بالجنوب، وتعتبر من مناطق العبور وتضم عدداً من المهريين، غير أن أغلب المهاجرين لا يقيمون بها لفترات طويلة ويكتفون بالعبور منها إلى مناطق الساحل³⁷ يوجد بالمدينة عدد من الجهات الأمنية والتشكيلات المسلحة³⁸ التي تظهر قدرة للحد من عمليات التهريب، ومع ذلك ينشط فيها بعض المهريين. والمدينة كانت أكثر المدن أمناً في الجبل حتى عملية اغتيال العقيد عبد الرزاق الصادق اعميش مدير

36. قبيلة المقارحة تقيم بمنطقة الشويرف وبراك الشاطئ كأغلبية، حيث تعتبر من كبرى القبائل وأكثرها ترابطاً اجتماعياً في ليبيا. للمزيد: <http://afrigtenews.net/node/67945>

37. إلا في حالات المهاجرين الموقوفين بمركز الإيواء بالمدينة، والذين يقيمون لفترات طويلة تصل إلى ستة أشهر وأكثر في وسط ظروف صحية ومعيشية صعبة جداً.

38. أهمها قوة الدرع التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوفاق، وهي تمتلك القوة المالية والسلاح؛ وأيضاً سرية المواجهة التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوفاق وبها أكبر عدد من المنتسبين، ولكن القوتين قبليتان بنسبة كبيرة ولا تأثير اجتماعي عليهما وليس لأي منهما أي دور في مكافحة الهجرة أو تجارة المخدرات المنتشرة في غريان. كما أنهما غير مقبولتين اجتماعياً داخل غريان؛ أخيراً توجد قوة باسم سرية المعلومات، وهي سرية تتبع المخابرات ولها تعامل مع قوات الردع في طرابلس، وقد نفذت مؤخراً عملية إلقاء القبض على صابر بن عيسى، أحد أكبر تجار المخدرات في غريان، بداية يناير 2018 في طرابلس كمؤشر على العمل المشترك بين الطرفين. ومؤخراً بدأ يعلو صوت السلفيين المداخل من خلال السيطرة على المساجد وتوزيع المنشائر الدعوية. وما تبليغهم أواخر سنة 2017 عن وجود سيارة مفخخة تم تفكيكها قبل الانفجار إلا دليل على تنسيقهم الأمني ومؤشر على صعود لقوتهم العسكرية كما في مدن زوارة وصبراتة.



مديرية أمن غريان³⁹ في يوليو 2017، والتي ألفت بظلالها على عمل المديرية والأوضاع الأمنية بالمدينة. يضاف إلى ذلك عملية تكليف العقيد علي شقرون مؤخراً بمهام مديرية الأمن في غريان، وهو متهم بجرمة قتل في طرابلس سابقاً وعمليتي خطف، وقد ألقى التكليف بظلاله على عمل المجلس البلدي المنقسم حالياً وفتح الباب حول تساؤلات كثيرة، أهمها من وراء هذه التوجهات المختلفة للقوى العسكرية بمدينة غريان خصوصاً مع ارتفاع الأصوات المؤيدة لعملية الكرامة مؤخراً داخل المدينة ووجود مجموعات تعارض هذا التوجه بقوة. كل هذه التجاذبات والصراعات داخل مدينة غريان تؤكد أن المدينة ليس فيها من يؤمن على نفسه إذا ما تم اعتماد قرار مكافحة التهريب بالقوة داخل هذه المدينة، فقد ينجر أن أبناء المدينة إلى صراع مسلح لا أحد يريد الحديث عنه الآن، وتعتبر عمليات القبض السرية ونقل المهربين لسجون خارج المدينة من الحلول المثالية بمدينة غريان.

أما منطقة درج على حدود ليبيا مع الجزائر وتونس فالوضع فيها أشبه بالمنطقة الجنوبية من الأماكن الأخرى من منطقة الوسطى. يعمل المهربون بمزيج من تغاضي القبيلة وخوف الأجهزة الأمنية من عمليات التصدي للمهربين (بعد تعرض أكثر من دورية تابعة لحرس الحدود لإطلاق نار مباشر من مجموعات المهربين)، كما أن بعض المهربين يساهمون في تحسين الوضع الاقتصادي المتزدي من خلال استثمار أموال التهريب بالمنطقة وتوفير السيولة وكذلك عمل عدد كبير من الشباب المساعدين بالتهريب بما يحسن أوضاعهم الاقتصادية كعمل موسمي من وقت لآخر لا رسمي.

بخصوص الاستراتيجيات لتقليص عمليات تهريب المهاجرين في المنطقة الوسطى، من المهم التعاون مع المجالس الاجتماعية والبلدية في معظم الأماكن نظراً لقدرتها على لعب دور محوري وفعال لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب الطبيعة القبلية على الحكم المحلي في هذه المناطق وعدم اعتراف بعضها بالحكومات المركزية بعد 2011، لم تساهم المجالس الاجتماعية والبلدية في تنفيذ هذه السياسات إلا نادراً. وهذا رغم تأثيرها الجيد جداً لعبها دوراً إيجابياً في إيجاد حلول للمشاكل التي تحدث من وقت لآخر بين المهربين في مناطقهم، وكذلك في تأمين استقرار المنطقة الوسطى أمنياً وعسكرياً خلال السنوات الماضية، كما أن العمل مع المجالس الاجتماعية والبلدية بالمناطق التي يقوى فيها الرابط الاجتماعي مهم جداً لأننا نحتاج إلى تدخل ومساندة من قبل أصحاب النفوذ الاجتماعي، حيث سيساهم إشراك هؤلاء الشخصيات في تصميم سياسات تتأقلم لخصوصيات المنطقة في خفض الضرر وتدارك الأخطاء التي قد تحدث أثناء تنفيذ الحلول والمعالجات - خصوصاً الحلول العسكرية والأمنية أو عمليات القبض - وهذا بخلاف المنطقة الجنوبية حيث لا نجد ما يقابل هذا الدور القوي للمجالس الاجتماعية والبلدية بسبب هشاشة النسيج الاجتماعي وعدم تجانسه.

من المهم الاعتراف بغياب دور للمجتمع الدولي والدول الشريكة لليبيا في معالجة هذا الملف، بما في ذلك المنظمات الدولية، حيث تعاني المنطقة من قلة الإمكانيات وتجد صعوبة حتى في دفن بعض جثث المهاجرين الذين يلقون حتفهم من وقت لآخر على الطريق، أو نقل المهاجرين إلى مراكز الإيواء بمدن الساحل، إضافة إلى ذلك، لا يوجد دعم قوي لبرامج التوعية من مخاطر هذه الظاهرة على هذه المناطق،⁴⁰ وكذلك برامج لدعم المشاريع الاستثمارية للشباب ودعم الخدمات بهذه المناطق، في الوقت الذي نسمع فيه وزير خارجية إيطاليا أنجيلينو ألفانو يتحدث عن تخصيص إيطاليا لمبلغ 10 ملايين يورو للصندوق الائتماني لإفريقيا لتعزيز حماية حدود ليبيا الجنوبية، وكذلك 18 مليون يورو للمنظمة الدولية للهجرة لدعم العودة الطوعية للمهاجرين من ليبيا إلى بلدانهم.

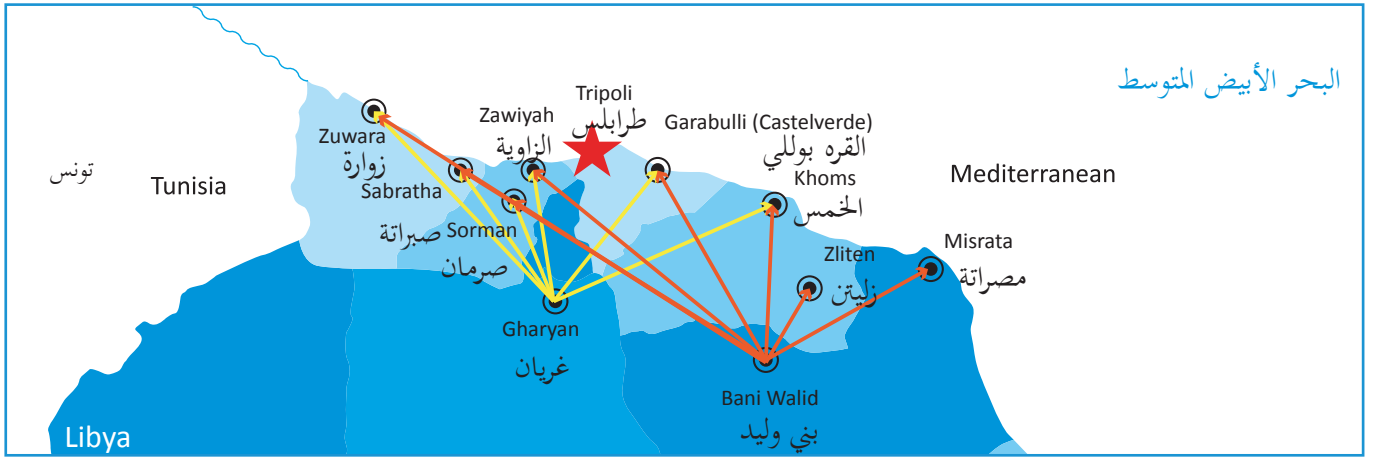
39. اغتيال العقيد عبد الرزاق الصادق اعيش فجر يوم الأحد الموافق 9 يوليو 2017 أمام منزله على يد مجهولين أثار شكوكاً كبيرة حول قدرة الأجهزة الأمنية على التعامل بالقوة مع المهربين.

40. كحملات التوعية في المدارس للحد من استمرار انجرار الشباب في هذا العمل، والتوعية بمخاطر الهجرة كالعقوبات القانونية ومخاطر الحياة نفسها كالتعرض للنصب أو القتل وغيرها، وأخيراً توعية المهاجرين أنفسهم بمراكز الإيواء حول الظروف الأمنية في ليبيا وإمكانية تعرضهم للاتجار والسرقة والابتزاز من عصابات التهريب. توجد عمليات توعية قليلة في بعض المناطق مثل سبها وصبراتة.

مناطق الساحل: حذر أمني ومنفعة بتكاليف عالية

منطقة الساحل التي تنشط فيها عمليات تهريب البشر تمتد من مدينة مصراته 220 كم شرق العاصمة طرابلس إلى أقصى غرب ليبيا حيث مدينة زوارة على بعد 120 كم غرب طرابلس. وأهم نقاط التهريب على الساحل الليبي هي مدن مصراته وزليتن والخمس والقره بوللي شرق طرابلس؛ ومدن الزاوية وصرمان وصراته وزوارة غرب طرابلس؛ إضافة إلى العاصمة طرابلس. وتستقبل هذه المناطق أغلبية المهاجرين من منطقتي بني وليد وغريان.

استغل المهربون الظروف الأمنية المشقة في المنطقة الساحلية بسبب تنافس الجماعات المسلحة ضمن الصراعات السياسية ونفوذ الأحزاب بالمنطقة الغربية للحصول على مكاسب مادية وثقل أكبر على الأرض نتيجة للانقسام السياسي سنة 2014. كما تعاني أغلب المناطق من سوء علاقتها بالإدارة المركزية بطرابلس بسبب الحسابات السياسية والمناطقية،⁴¹ هذه الكنائس كانت تتلقى الدعم من الجهات الحكومية ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية لحكومتها الإنقاذ والحكومة المؤقتة وقتها، إلا أنها مؤخراً عانت مما تعانيه كل قطاعات الدولة من قلة الموارد، مع وضع اقتصادي أفضل قليلاً من وضع الجنوب. دفع ذلك بعض أفراد هذه الجماعات للعمل بالتهريب لتلبية احتياجاتهم، أو لتكون قوى أو مجموعات مسلحة توفر حماية للمهربين أو تعمل بالتهريب كما في مدينة صبراته وصرمان. على المستوى الشخصي دوافع العمل بالتهريب بهذه المنطقة تختلف عن جنوب ووسط ليبيا، حيث نجد جمع الأموال الطائلة في فترات قصيرة هو الدافع الأكبر.



نبحث إلى حد ما الحملات الأمنية في مدن معينة من منطقة الساحل في الحد من عمليات التهريب، لما تمتعت بتأييد الرأي العام، إلا أنه لا توجد أي آليات تستخدم كضمانة للقوى التي تقوم بمثل هذه الحملات، مؤخراً اقتصر التهريب على مدينتي صبراته⁴² والقره بوللي (65 كم شرق طرابلس) حيث نجد أكثر من 70% من عمليات التهريب تتم عن طريق ساحل مدينة صبراته.

وقد كان أحمد الدباشي (الملقب بالعمو) المسؤول الأول عن التهريب بالمدينة مع مجموعته المسلحة، الأقوى في المدينة، ولكن الاتفاق الأخير بين قائد هذه المجموعة والحكومة الإيطالية وحكومة الوفاق الوطني بخصوص بدء العمل المشترك لمكافحة التهريب في أغسطس 2017 لقي

41. حرب المطار كما سميت سنة 2014 بين قوات فجر ليبيا التابعة للمؤتمر الوطني العام وقوات الكرامة التابعة لمجلس النواب بطريق في مطار طرابلس العالمي وامتدادها وصولاً إلى منطقة الوطية جنوب زوارة، حيث شاركت فيها أغلب التشكيلات المسلحة بالمنطقة الغربية من مصراته شرقاً إلى زوارة غرباً.

42. مدينة صبراته مدينة الساحلية تقع على بعد 80 كم غرب طرابلس وكانت أكبر نقطة تجمع وتهريب للمهاجرين من الساحل الليبي.



معارضة كبيرة من قبل أهالي صبراته وبعض المسؤولين بالمدينة دون إظهار موقف علني بذلك، ما أدى إلى فقدان الدباشي مساندة ثلاثة من أكبر وأبرز المهريين الذين يعملون معه لخلافهم معه حول اتفائه الأخير لمكافحة التهريب دون علمهم، ما سرع وتيرة الصراع المسلح المباشر بينهم في سبتمبر 2017 وقد حاربوا ضده وأخرجوه ومجموعته من المدينة.

ولكن حتى هذه اللحظة لا أحد يضمن مدى مصداقية معارضي الدباشي ممن كانوا يعملون معه بالتهريب في حربهم ضده "مكافحةً للتهريب" أم أنها فقط لتبديل الأدوار، فقد نشهد عودة لعمليات التهريب من قبل رفقاء الدباشي بعد فترة انطلاقاً من سواحل صبراته، أو انتقال عمليات التهريب لمدن أخرى مثل الزاوية (30 كم شرق صبراته) أو القره بوللي والخمس.

شهدنا نمطاً متشابهاً من الأحداث في مدينة زوارة⁴³ حيث لعب الرأي العام السائد دوراً مهماً في التحريض على المهريين. وبعد الضجة الإعلامية في أكتوبر 2015 والحراك المجتمعي الذي ندد بالاتجار بالبشر بعد غرق العديد من المهاجرين في البحر ووصول جثثهم لسواحل المدينة، تم القضاء نسبياً على عمليات التهريب من داخل المدينة، يرجع الفضل في ذلك للقبضة الأمنية التي فرضتها فرقة التدخل الخاصة "المقنعين"،⁴⁴ بعد ذلك أصبح بعض المهريين من مدينة زوارة يعملون مع المهريين من مدينة صبراته، حيث يسود الانفلات الأمني بسبب سيطرة مجموعة الدباشي (العمو) أمنياً وعسكرياً على المدينة، ما سهل عملهم بالتهريب.⁴⁵

كما أن تعاون سكان المدينة وأجهزتها الأمنية في عملية القبض الأخيرة في شهر أغسطس 2017 على فهمي سليم بن خليفة (الشهير بـ "ملك التهريب")⁴⁶ والذي يحمل الجنسية المالطية وتستبدل بالدرجة أن اشتهر ميناء زوارة البحري باسمه ("ميناء فهمي") لكثرة عمليات التهريب الخاصة به من هذا الميناء، كان بن خليفة محكوماً بـ 15 سنة سجن في عهد نظام القذافي بتهمة تجارة المخدرات، وقد جرى نقله بعد القبض الأخير عليه إلى سجن بطرابلس تأكيداً لرفض وجود المهريين بالمدينة.

يدل مثالا صبراته وزوارة على أن الانفلات الأمني هو السبب الرئيسي لزيادة عمليات التهريب في المنطقة الساحلية، والمهريون لا يعملون على الغطاء الاجتماعي كثيراً في أغلب المدن الساحلية. ويدلان أيضاً أنه يمكن استغلال التشطي والمنافسة بين شبكات التهريب من قبل صناع القرار لإضعاف هذه الشبكات، خاصة في ظل ظروف اجتماعية وأمنية ضعيفة. كما تشير التطورات الأخيرة في المدينتين إلى أن المعارضة الشعبية والتحريك المجتمعي يؤثران على قدرات شبكات التهريب، ما قد يؤخذ في عين الاعتبار في تصميم سياسات لمكافحة تهريب المهاجرين. ولهذا فإن الوضع في مدن الساحل يختلف عنه في المنطقتين الجنوبية والوسطى والتين تعتمد فيهما شبكات التهريب على التغاضي أو الغطاء الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى مشاركة الشباب السلفيين (المداخلة كما يُطلق عليهم في ليبيا) بالحرب ضد المهريين في كل من زوارة وصبراته. تحتاج هذه الظاهرة إلى البحث أكثر. ثمة أيضاً تساؤل مهم حول علاقة كل من أحمد الدباشي (العمو) وفهمي بن سليم (ملك التهريب) بمجموعات التهريب في دول شمال المتوسط ودورهم في عمليات التهريب، كما نضع علامة استفهام أخرى على تجارتهم ببيع الوقود في نفس أماكنهم وأزمته تهريبهم للبشر مع شركائهم في أوروبا.

43. مدينة زوارة الساحلية تقع على بعد 120 كم غرب طرابلس و40 كم غربي صبراته، وهي المدينة الأهم والأكثر تصديراً لقوارب المهاجرين لأوروبا حتى سنة 2015.

44. تأسست سنة 2013 بمباركة المجلس المحلي لزواره، وتم ضمها رسمياً إلى قسم البحث الجنائي بوزارة الداخلية وانضم إليها عدد من الشباب السلفيين الراضين لعمليات التهريب.

45. لعل أبرز دليل على ذلك تضاعف أعداد المهاجرين من منطقة صبراته ثمانية أضعاف بعد توقف التهريب من مدينة زوارة أواخر سنة 2015.

46. لم يكن اسم فهمي غالباً عن الأوساط الدولية، فقد سبق وذكر اسمه في تقرير حول ليبيا لفريق الخبراء بالأمم المتحدة المجلد في أغسطس من العام الماضي لمجلس الأمن، واصفاً إياد بـ "المسؤول الأول عن أنشطة التهريب".



هذا وتعتبر عمليات التهريب من مدن غرب طرابلس الأخرى كالزاوية وصرمان⁴⁷ قليلة، لأن الأوضاع الأمنية فيهما ليست ملائمة للمهربين بشكل عام. فأحد أهم الظروف الملائمة للتهريب هي ضعف الأجهزة الأمنية بالدرجة الأولى، كما في صبراته مثلاً. كذلك الحال في بعض المدن التي تتميز بحضور أمني قوي وإن بتوجهات مختلفة، كما في مدينة الزاوية وصرمان مثلاً والتي لا تخضع قواها لسيطرة الحكومة المركزية بطرابلس، ما يجعل الأوضاع غير مناسبة لعمل المهربين ومجموعاتهم المسلحة خوفاً من الاشتباك مع المجموعات المسلحة الأخرى بالمدينة. على سبيل المثال داخل مدينة الزاوية تكثر الكتائب المسلحة التي لا يوجد بينها توافق، وغالباً ما كانت تدخل في اشتباكات مسلحة من وقت لآخر داخل المدينة.⁴⁸

من جهة أخرى، ثمة فرع نشط لجهاز خفر السواحل بالمدينة يقوم بعمليات إنقاذ داخل البحر بشكل مستمر. هذا الأمر يُفقد المهربين المصدقية مع المهاجرين ومع المهربين من مناطق أخرى—لأن لديهم علاقات ببعضهم البعض من باب المصلحة المادية لاستقطاب أكبر عدد من المهاجرين—لذلك يتفادى أغلب المهربين العمل في هذه المناطق، لكن رغم ذلك تتم منها عمليات تهريب من وقت لآخر. غير أن الأحداث الأخيرة بمدينة صبراته قد تجعل نشاط التهريب ينتقل جزئياً إلى مدينة الزاوية أو منطقة غرب الزاوية (الحرشة ومطرد).

أما مدينة صرمان فثمة توازن بين القوى العسكرية الموجودة فيها سابقاً، وهما قوة البحث الجنائي التي تحاول أن تكافح التهريب ومظاهر الفساد الأخرى بالمدينة كالخطف وتهريب الوقود وغيرها، وهي القوة المقبولة اجتماعياً بالمدينة، ويقابلها مجموعة العقبي المسلحة والتي كانت تسيطر على أغلب المدينة سابقاً وتدير مركز إيواء المهاجرين أيضاً، ويعمل بعض أفرادها بالتهريب. ونتيجة لهذا التوازن حدثت مواجهات مسلحة بينهما أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، ما جعل المهربين يتعاملون مع أحمد الدباشي بمدينة صبراته تفادياً للمشاكل والمواجهات المسلحة داخل هذه المدينة، ولكن مؤخراً وبعد أن تم طرد مجموعة أحمد الدباشي من صبراته جرى التعامل مع مجموعات التهريب في صرمان أيضاً، وهي مجموعة العقبي. لذا من المستبعد نقل عمليات التهريب لمدينة صرمان مستقبلاً.

كذلك أثر الوضع الأمني بشكل كبير على عمليات التهريب في مدن شرق طرابلس، فمدينة القره بولي⁴⁹ مثلاً هي من المدن الساحلية التي تشهد عمليات تهريب منظمة جداً منذ سنوات طويلة، وهي من المدن التي تم اعتقال رؤوس التهريب فيها سنة 2009، لكن سرعان ما عادوا إلى نشاطهم بعد 2011،⁵⁰ ففي السنوات الثلاث الأخيرة أصبح المهربون يتجهون إلى مدينة صبراته لقرها من مدينة زوارة، التي تعتبر أكبر منطقة تهريب في ليبيا، وأيضاً بسبب تغير الظروف الأمنية بمنطقة القره بولي خصوصاً بعد أحداث يونيو 2016،⁵¹ كانت مجموعة مسلحة من مدينة مصراته تسيطر على مركز إيواء المهاجرين بالقره بولي وتقوم بتأمين الطريق الرئيسي بين طرابلس والخمس، وهذه المجموعة لم تكن تتصدي لعمليات التهريب بالمدينة طيلة السنوات السابقة، بل بالعكس كان بعض أفرادها متورطين بشكل مباشر بعمليات التهريب وإطلاق سراح مهاجرين موقوفين داخل مركز الإيواء دون إجراءات رسمية لبيعهم إلى مهربين أو كعمال. كما أن قرب مدينة القره بولي من فرع جهاز خفر السواحل، الواقع بمنطقة تاجوراء شرق طرابلس والذي ينشط بشكل ملحوظ وكبير بالمنطقة الممتدة من طرابلس حتى مدينة الخمس، جعل المهربين فيها يعملون بحذر أكبر.

47. الزاوية تقع على بعد 50 كم غربي طرابلس، وصرمان 70 كم غربي طرابلس، وكلاهما من المدن التي يعمل بها المهربون ولكن بوتيرة أقل من مدن صبراته والقره بولي.

48. كان آخرها خلال سنة 2017 بين مجموعة أحنيش و الخضراوي. هذا الاشتباكات غالباً ما تستمر لأيام وتتسبب في إغلاق وسط المدينة بالكامل وتؤثر على الخدمات داخل المدينة خصوصاً المستشفى والجامعة وغيرها. وأغلب مجموعات التهريب لا تعمل بالمناطق التي توجد بها مشاكل أمنية من وقت لآخر كما حدث في الكفرة سابقاً وسرت وبنغازي أيضاً حيث توقفت عمليات التهريب بهذه المدن نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية.

49. مدينة القره بولي تقع شرقي العاصمة طرابلس على بعد 65 كم، إحدى أهم نقاط تجمع وقرب البشر عبر سواحل ليبيا.

50. أبرز المهربين بمنطقة القره بولي أبو عبد الله الذي اعتقل سنة 2009 بتهمة التهريب وخرج من السجن سنة 2011 وعاد لنشاط التهريب منذ انتهاء أحداث ثورة 17 فبراير وحتى الآن.

51. شهدت مدينة القره بولي في يونيو 2016 اشتباكات مسلحة بين شباب المدينة وبعض المسلحين من مدينة مصراته ممن يسيطرون على الطريق الساحلي وعلى مركز إيواء القويعة الخاص بالنساء في المنطقة، وقد تم طردهم بعد مواجهات دامية ليومين قتل فيها 26 شاب من منطقة القره بولي.



مدن الخمس وزليتن ومصراته⁵² تتم منها عمليات تهريب من وقت لآخر ولكنها ليست بالكبيرة. إلا أننا قد نشهد نشاطاً بهذه المنطقة، خصوصاً مدينة الخمس الأقرب لمدن القره بوللي وبني وليد، في حال تغير تعامل المهربين من مناطق بني وليد وغريان كبديل عن مدن غرب طرابلس (صبراته وزوارة) باتجاه مدن شرقي طرابلس. ومع ذلك فإنه يمكن العمل والتنسيق مع الأجهزة الأمنية بهذه المدن لإيقاف عمليات التهريب بنسبة كبيرة. أما مدينة طرابلس فقد كانت تتم منها عمليات تهريب قليلة من وقت لآخر، إلا أننا خلال سنة 2017 ونتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية بالمدينة لم نشهد حالات تهريب من سواحل العاصمة طرابلس، والتي كانت سابقاً تضم العديد من المجموعات المسلحة غير المنضبطة والتي وإن لم تساهم في عمليات التهريب إلا أنها لم تحاربها. أما الآن وخلال سنة 2017 فإن الوضع الأمني قد تحسن بشكل ملحوظ في طرابلس وتوقفت عمليات تهريب البشر بشكل شبه نهائي، كما انخفضت عمليات السرقة والخطف بشكل ملحوظ مقارنة بسنتي 2015 و2016.

إضافةً إلى كل ما سبق، فإن المهربين بمدن الساحل في حالة حذر وترقب دائم للأوضاع الأمنية، سواء بالنسبة لعملياتهم أو ما يفعلون برحبهم، فنجد بعضهم يقوم بتحويل أمواله خارج ليبيا كـ بعض المهربين بمدينة زوارة وصبراته مثلاً، وبعضهم يستثمرها بعيداً عن مناطقهم، وبعضهم يعمل بمنطقته ويقوم بحماية تجارتهم بشرائه ذمم المجموعات المسلحة بمنطقته لتأمين حماية له ودخل مادي لهم كتبادل منفعة. على سبيل المثال فهمي بن سليم كان يتكفل بعلاج بعض جرحى مدينة زوارة خلال السنوات الماضية، وهو ما يشبه ما فعله أحمد الدباشي من شراء لكميات من الأسلحة والذخيرة وتكوين قوة عسكرية سيطرت على مدينة صبراته قرابة الثلاث سنوات.

بالتوازي مع اختلافات البيئة التي ينشط فيها المهربون والظروف التي تجعل عملياتهم ناجحة أم لا، تختلف أيضاً شبكات التهريب في منطقة الساحل عن مناطق أخرى من حيث الأعضاء. على سبيل المثال في القره بوللي، أغلب الشباب الذين يساعدون المهربين لا يستمرون بالعمل فترات طويلة خوفاً من أن يتم القبض عليهم في أي وقت بشكل مفاجئ، فيكتفون بجمع بعض المال في وقت قصير ثم يتوقفون عن العمل.

الحلول في مناطق الساحل أمنية بالدرجة الأولى، لذا فإن سياسة استعمال القوة في المناطق الساحلية، رغم أنها قد لا تقضي نهائياً على عمليات التهريب، إلا أنها مؤثرة جداً ولها نتائج جيدة أهمها تقليص عمليات التهريب، كما حدث في زوارة وصبراته وطرابلس، وحتى وإن تم نقل بعض عمليات التهريب لمناطق أخرى فهي لم تبق بنفس الوتيرة والحجم. كما أننا لاحظنا انخفاض عدد المهاجرين الذين يصلون سواحل أوروبا مؤخراً وهذا مؤشر إيجابي. ولكن من المهم أيضاً العمل والتعاون مع المجالس البلدية، لأن لديها سلطة اتخاذ القرارات بمناطقها، خصوصاً تكليف مدراء الأجهزة الأمنية ومديريات الأمن وكذلك فروع جهاز خفر السواحل وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في كل منطقة. فدور المجالس البلدية في مناطق الساحل أكبر لأن أغلبها يتمتع بثقل مجتمعي ويعمل بتنسيق أكبر مع الجهات الأمنية بمناطقها، كما أنها على تواصل وتنسيق أكبر مع الحكومة المركزية في طرابلس، ومن الممكن مراقبتها مباشرة من خلال شركاء ليبيا في هذا الملف ومن خلال وضع آليات معينة لتقديم الدعم لهذا الملف، ورغم ذلك فإن تطبيق سياسات أمنية في منطقة الساحل ينطوي على تحديات كثيرة، والأصوب أن يتبدى من المستوى المحلي وذلك لأن قدرة الإدارة المركزية بطرابلس على السيطرة الكاملة حتى على الأجهزة الأمنية القريبة من العاصمة طرابلس ضعيفة نسبياً. هذه الحالة من عدم السيطرة وعدم الترابط بين الأجهزة التي تعمل على ملف الهجرة هي بالدرجة الأولى نتيجة غياب الاستقرار الإداري على مستوى الأجهزة الأمنية المختلفة بعد سنة 2011.⁵³

52. الخمس تقع على بعد 120 كم شرقي طرابلس، تليها زليتن على بعد 160 كم ثم مصراته على بعد 210 كم، وهي مدن ساحلية تتم منها عمليات تهريب من وقت لآخر وجميعها تضم مراكز لإيواء المهاجرين تتبع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

53. ما يؤكد ذلك هو فرض مسئول بوزارة الداخلية إصدار قرار اعتماد مركز لإيواء المهاجرين بأحد المدن الساحلية في مطلع سنة 2016 رغم رفض إدارة جهاز مكافحة الهجرة لهذا القرار، لذا فإن الاستقرار الإداري مهم جداً بهذه الأجهزة.

خاتمة

تشكل عمليات التهريب والمهجرة غير الشرعية تحديات كثيرة أمام حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، والتي تتعرض لضغوط متزايدة من كل من الدول الأوروبية وأيضاً عموم الليبيين في الآونة الأخيرة، من أجل الحد من تدفقات المهاجرين. وبينما تجمع السياسات الحالية لمكافحة تهريب المهاجرين على نحو متزايد بين الاستجابات الأمنية والدعم التنموي والمساعدات الإنسانية، إلا أن الحضور المحدود لحكومة الوفاق الوطني خارج طرابلس، واضطراب الوضع الأمني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، قللت بمجملها من فعالية هذه الخطط والسياسات الموحدة وإن كانت متعددة المستويات.

لا يمكن اعتبار الوضع الأمني والاقتصادي بنفسه في جميع مناطق ليبيا. وقد أدى هذا التفاوت إلى جانب تباين التركيب الاجتماعي لمكونات كل منطقة إلى اختلافات على مستوى طريقة عمل شبكات تهريب المهاجرين على الصعيد المحلي. فالفوارق الكبيرة بين مناطق ليبيا الجنوبية والوسطى والساحلية تتعلق بالروابط بين المهربين والمجتمع المحلي، وبإمكانات الحكومة المحلية للتأثير على المهربين، وبمستوى التنافس بين الجهات الأمنية الفاعلة. الأرجح أن من شأن العمل على خطط وسياسات مختلفة ومتراكبة بحسب كل منطقة أن يشكل إستراتيجية أنجح للحد من تهريب المهاجرين في ليبيا.

ومع ذلك، ورغم أهمية فهم السياقات المحلية وهوية الجهات الفاعلة التي يمكن دعمها بأقصى قدر من الفعالية في كل منطقة، إلا أنه من أجل تحقيق استقرار طويل الأمد وإدارة تدفقات المهاجرين بشكل مستدام، من المهم بالقدر نفسه أن يتم تنفيذ أي خطط وسياسات ضمن الأطر القانونية والحكومية الحالية في ليبيا. ينبغي أيضاً أن يتم تصميمها بهدف تحسين العلاقة بين الحكومة المركزية والجهات الحكومية والأمنية الفاعلة محلياً، بدلاً من تمكين الجهات المحلية على حساب السلطات المركزية، وفي هذا السياق سيكون من المهم تعديل مواد القانون 19 لعام 2010 لمكافحة الهجرة غير الشرعية التي لا تتناسب مع الوضع الراهن في ليبيا. ينبغي تركيز اهتمام خاص بالمواد المتعلقة بالاتجار بالبشر والغرامات وأحكام السجن المرتبطة بالجريمة.

تعتبر المنطقة الجنوبية أساسية لعمليات تهريب المهاجرين، حيث تشكل منطلق التدفق نحو البحر المتوسط من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك فإن التصدي لتلك العمليات في هذه المنطقة ينطوي على صعوبة خاصة، حيث ما تزال هذه المنطقة خارج السيطرة الأمنية لحكومة الوفاق الوطني، وهي موطن لعدد من القبائل والأقليات غير العربية، والتي تفاقت المنافسة بينها بسبب التغيير الديموغرافي خصوصاً بعد عام 2011.

ولذلك ينبغي الحرص على تجنب اللجوء إلى سياسات أمنية قائمة على دعم جماعات مسلحة محلية تشكل ضغطاً على الحكومة الوطنية، أو زيادة نفوذ مجموعة معينة على حساب مجموعات الأخرى مما يؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار.

وعلى الرغم من عدم امتلاك المجالس الاجتماعية والبلديات في المنطقة الجنوبية نفوذ قوي على المشاركين في عمليات التهريب، إلا أن من المهم إشراكها في المناقشات المتعلقة بتصميم السياسات. يمكن أن يشكل الدعم الأمني للهيئات الرسمية مثل حرس الحدود ومديريات الأمن العاملة تحت رعاية المجالس الاجتماعية والبلدية جزءاً من خطط وسياسات ناجحة، لكن ينبغي تنفيذ ذلك بحذر وكجزء من إستراتيجية أوسع نطاقاً.

سيتعين على خطط وسياسات الحكومة العمل على عدة جبهات، من توفير الخدمات اليومية للمواطنين إلى إيجاد وتنفيذ إطار دستوري



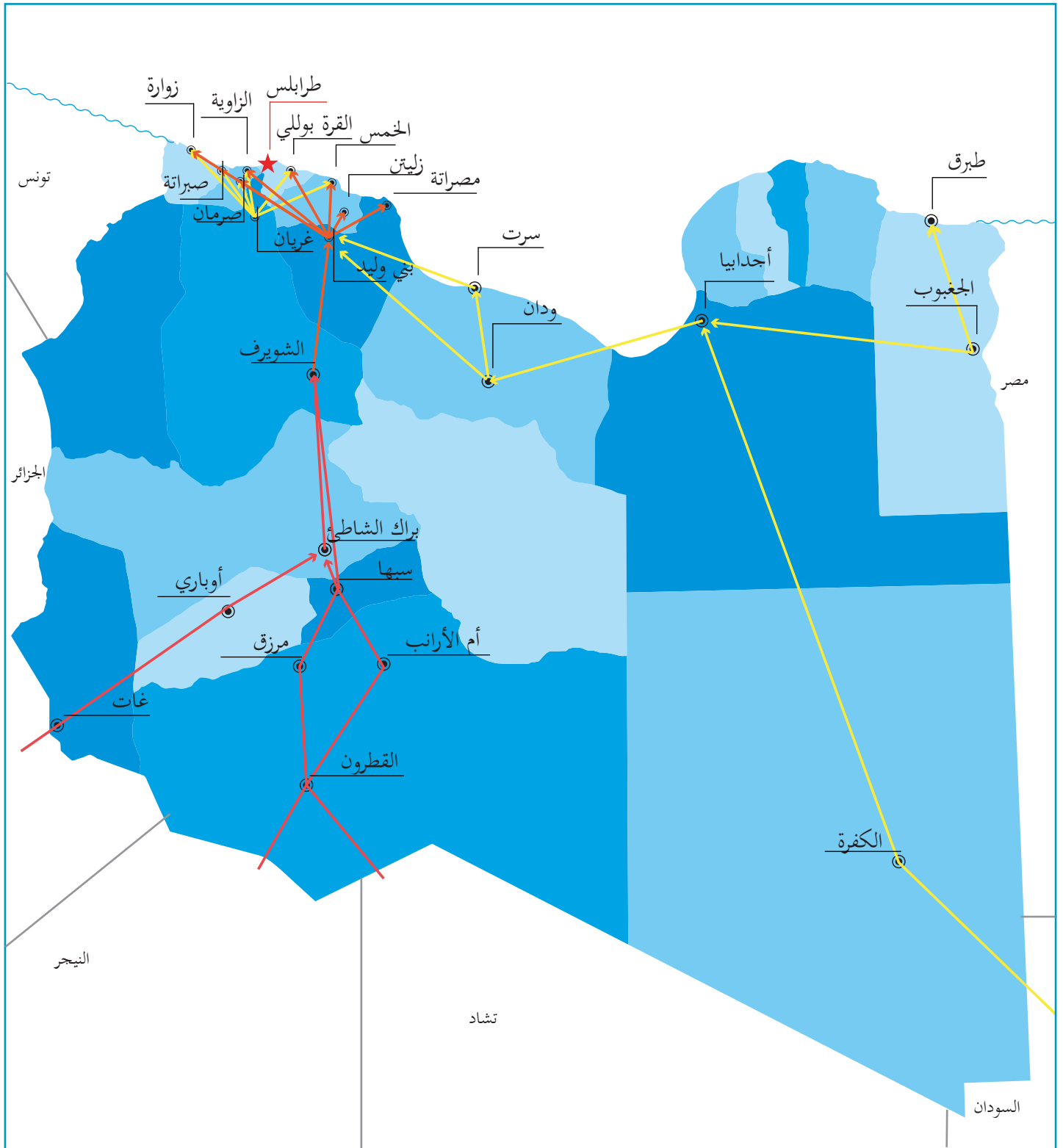
لمسألة حقوق الجنسية والمواطنة الليبية. من شأن ذلك أن يساعد على ثني الناس عن الانخراط في التهريب وعلى كسر الروابط بين مهربي المهاجرين والمجتمعات المحلية. من المهم جداً أيضاً أن تشمل الإستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي وإنشاء فرص عمل للشباب، وذلك استناداً إلى تحليل شامل للسياق والفرص المتاحة بمختلف مناطق الجنوب.

ومع أخذ جميع هذه العناصر في الاعتبار، من المرجح أن تحتاج أية إستراتيجية فعالة ومستدامة للمنطقة الجنوبية إلى عدة مراحل للتنفيذ، وإلى قدر كبير من الاستثمار. سيكون من المهم التفكير بشكل عام في أنواع الجهات الفاعلة التي يمكنها تمويل وتنفيذ تلك الإجراءات، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الأجنبية التي لها مصالح في المنطقة.

أما المنطقة الوسطى فتتطلب مقاربة مختلفة، أولاً وقبل كل شيء، تحتاج هذه المنطقة إلى سياسات مكافحة تهريب أكثر انفتاحاً على السكان، بما يكسر العزلة السياسية النسبية التي عاشتها بعض المناطق منذ عام 2011. من المهم أيضاً العمل مباشرة مع المجالس البلدية والاجتماعية، والتي تتمتع بالنفوذ على الأرض وبالتالي بالقدرة على تنفيذ السياسات. ومن شأن تجانس النسيج الاجتماعي لمدن المنطقة الوسطى - حيث يغلب على السكان الانتماء إلى قبيلة واحدة - أن يمكن هذه المجالس من ممارسة نفوذ أكبر من نظرائها في المنطقة الجنوبية. ومع ذلك، وبما أن مجالس كثيرة لا تعترف بسلطة حكومة الوفاق الوطنية، من المهم أن يستمر العمل على تعديل الاتفاق السياسي الليبي لتسهيل التنسيق بين حكومة الوفاق الوطني وإدارات الحكم المحلي في المنطقة الوسطى. كما يمكن للمنظمات الدولية أيضاً أن تضطلع بدور أكبر في هذه المنطقة، ولاسيما على مستوى تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين وتوعية المجتمعات المحلية بالآثار السلبية لتجارة تهريب المهاجرين على المجتمع والاقتصاد المحليين.

على النقيض من ذلك، تمثل طبيعة المنطقة الساحلية وهيكل شبكات تهريب المهاجرين فيها مؤشراً على ضرورة التركيز بدرجة أكبر على الخطط والسياسات الأمنية. على هذه الخطط والسياسات أن تشمل آليات وحوافز لتحسين التنسيق والتعاون بين وزارتي الداخلية والدفاع والمجالس البلدية التابعة لحكومة الوفاق الوطني، من جهة ومديريات الأمن المحلية وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى. يستغل المهربون في المنطقة الساحلية عموماً التشرذم في الدوائر الأمنية، أي من الضروري ضمان ألا تؤدي تدابير تعزيز القدرات الأمنية إلى نشوء منافسة بين الجماعات المحلية المتناحرة وإثارة المزيد من الاضطراب الأمني. كما تظهر التطورات الأخيرة نجاح الحملات الأمنية في مدن المنطقة الساحلية وتمتعها بالدعم الشعبي. ومن ثم يمكن للرفض المجتمعي المتزايد لتهريب المهاجرين أن يشكل رصيماً ثميناً لتنفيذ سياسات مكافحة تهريب المهاجرين، على صناع القرارات الاعتراف به وتشجيعه.

أخيراً يمكن تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء ليبيا لتنفيذ برامج توعية، لا سيما بين الأطفال والشباب، لثنيهم عن الانخراط في تجارة التهريب. كما ينبغي إشراك وسائل الإعلام المحلية وتشجيعها على القيام بدور إيجابي في مكافحة ومعالجة تحديات الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب المهاجرين، وهو ما لم يرقم به الإعلام الليبي بالشكل المطلوب حتى الآن.



Middle East Directions
Robert Schuman Centre
for Advanced Studies

European University Institute
Via Boccaccio, 121
50133 Florence
Italy

Contact:

email: MED.Libya@eui.eu

website: middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS). It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute or the European Commission.

© European University Institute, 2018

Content © Abdulrahan al-Arabe, 2018

doi:10.2870/139834
ISBN:978-92-9084-623-9
ISSN:2467-4540